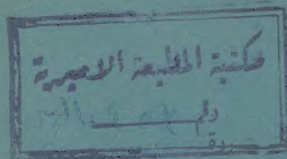


نظارة المالية



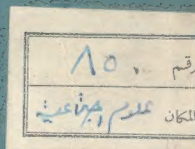
مراقبة الأموال الخيرية

## قواعد نقل التكليف

ويشتمل أيضا على كيفية تبليغ العقود والتعليقات الخاصة بتنفيذها وما نص عنها  
بلوائح وقوانين المحاكم ويتبع ذلك تعريفه تسجيل العقود



المطبعة الأميرية بالقاهرة  
١٩١٣



Ra  
34  
M  
19







# نظارة المالية

---

## مراقبة الأموال المقررة

---

### قواعد نقل التكليف

ويشتمل أيضا على كيفية تبليغ العقود والتعليقات الخاصة بتنفيذها وما نص عنها  
بلوائح وقوانين المحاكم ويتبع ذلك تعريفه تسجيل العقود



المطبعة الاميرية بالقاهرة

١٩١٣



## فهرست

صحيفة

فصل أول — قواعد نقل التكليف :

١ بيان العقود التي تستلزم نقل التكليف (١) ... .. ١

١ بيان العقود التي لا تستلزم نقل التكليف (٢) ... .. ١

٢ البيع —

تعريفه (٣) أركانه (٤) صفته (٥) تعدد عقود بيع عقار

واحد (٦) دفع الثمن على أقساط (٧) الوعد بالبيع (٨)

حفظ حق الانتفاع (٩ و ١٠) حفظ حق الملكية

والتصرف (١١) حق قاصر أو محجور عليه (١٢ و ١٣)

بيع شريك أو وارث في تكليف يدخله حق قاصر

(١٤ و ٢٢ و ٢٣) بيع عقار موقوف (٥١ الى ٥٣)

بيع عقار مؤتمن به للحكومة (٨٠) بيع طرح بحر (١٥)

دعوى تزوير (٨١) بيع بالتوكيل (٨٢) بيع ممن لا تكليفه

(٨٥ و ٨٦) بيع المخصص للنفقة العامة أو ملك الحكومة

(٨٧) بيع من تكليف موروث أو مشترك (٨٨) الى

(٩٠) بيع من قاصر (٩١) شروط عمومية (٨٣ و ٨٤

و ٩٢ الى ٩٥)

٤ المبادلة —

تعريفها (١٦) صفة العقد (١٧) تنفيذ العقد وعدم تنفيذه

لطرف دون آخر (١٨) تبادل في تكليف الغير (١٩)

شروط عمومية (٨١ الى ٩٥)

٤ القسمة —

تعريفها (٢٠) تنفيذ العقد (٢١) عقد يدخله حق قاصر

(٢٣ و ٢٢) قسمة في تكليف موروث أو مشترك (٨٨)

الى (٩٠) شروط عمومية (٨١ الى ٨٧ و ٩١ الى ٩٥)

( ب )

فصل أول - قواعد نقل التكليف (تابع)

مصيفة

التخارج -

٤

تعريفه (٢٠) صفة العقد وتنفيذه (٢١) شروط عمومية  
(٨١ الى ٩٥)

بيع الوفاء -

٥

تعريفه ونوعه (٢٤) صفته (٢٥) تنفيذ النوع الأول  
(٢٦) تنفيذ النوع الثاني (٢٧) مدته (٢٨ و ٢٩) رد  
التكليف لأصله (٣٠) بيع وفائي من المشتري وفائيا  
(٣١) انتهاء مدة البيع (٣٢) كيفية رد التكليف (٣٣)  
شروط عمومية (٨١ الى ٩٥)

رهن الغاروقة -

٧

تعريفه (٣٤) نوع العقد وكيفية تنفيذه (٣٧ و ٣٨)  
تحويله (٣٩) بيع المرهون (٤٠) رهن حق قاصر أو  
محجور عليه (٤١) شروط عمومية (٨١ الى ٩٥)

رهن الحيازة -

٧

تعريفه (٣٥) صفته (٣٧) طريقة تنفيذه (٣٨) تحويله  
(٣٩) بيع المرهون (٤٠) رهن حق قاصر أو محجور  
عليه (٤١) شروط عمومية (٨١ الى ٩٥)

حبس العين -

٧

تعريفه (٣٦) تسجيله (٣٧) تنفيذه (٣٨)

أيلولة -

٨

تعريفها (٤٢) شرط العقد عما يختص بالوطنيين (٤٣)  
شرطه بالنسبة للأجانب (٤٤) شروط عمومية (٨٤)  
و ٨٨ الى ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥)



(ج)

- فصل أول - قواعد نقل التكليف (تابع)
- ٨ صحيفة الهبة -  
تعريفها (٤٥) صفة عقد الهبة وتنفيذه (٤٦) الهبة المستترة (٤٧) شروط عمومية (٨٤ و ٨٨ الى ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥)
- ٩ الإيصاء -  
تعريفه (٤٨) صفة العقد (٤٩) تزويده (٨١) تسجيله بعد الوفاة (٨٣) عدم الفرز (٨٤) شروط عمومية (٨١ الى ٩٥)
- ٩ الإيقاف -  
تعريفه (٥٠) تنفيذ (٥٥) التصرف في الموقوف (٥١) الى (٥٣) الغاء الوقف (٥٤) شروط عمومية (٨٤ و ٨٨ الى ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥)
- ١٠ الأحكام القضائية -  
صفقتها وكيفية تنفيذها (٥٦) حكم رسوم المزايا القابل زيادة العشر (٥٧) تصرف المحكوم ضده في العقار (٥٨ الى ٦٤) شروط عمومية (٨٤ الى ٨٨ و ٩٠ و ٩٢ الى ٩٥)
- ١١ رهن التأمين أو الرهن العقاري -  
تعريفه (٦٥) صفته (٦٦) التأشير به (٦٧ و ٦٨) سقوطه (٦٩) تتبعه للعين (٧٠) رهن حق قاصر أو محجور عليه (٤١) شروط عمومية (٨٥ الى ٩٠ و ٩٣ الى ٩٥)
- ١٢ حق الامتياز -  
تعريفه (٧١) التأشير به (٧٢) تتبعه للعين (٧٣)

- فصل أول — قواعد نقل التكليف (تابع)
- ١٣ حق الاختصاص —  
تعريفه (٧٤) التأشير به (٧٥) تتبعه للعين (٧٦)
- ١٣ المحجز القضائي —  
صفته والتأشير به (٧٧) تتبعه للعين (٧٨)
- ١٣ الضمانات المحررة لصالح الحكومة —  
التأشير بها (٧٩) التصرف في المؤتمن به (٨٠)
- ١٤ شروط عمومية —  
إدعاء تزوير عقد (٨١) عقد من وكيل (٨٢) عقد مسجل  
بعد وفاة الصادر منه (٨٣) عقد واحد لجملة أشخاص (٨٤)  
عقد ممن لا تكليف له (٨٥ و ٨٦) عقد عن منافع عمومية  
أو أملاك الحكومة (٨٧) عقد من وارث أو شريك  
(٨٨ إلى ٩٠) عقد من قاصر (٩١) جملة تكاليف باسم  
مالك واحد (٩٢) طلب المتعاقدين عدم تنفيذ العقد (٩٣)  
اختلاف بين الصورة والعقد (٩٤) اختلاف بين العقد  
والمكلفة (٩٥)
- ١٦ فصل ثاني — تبليغ العقود وتنفيذها وحفظها —  
تبليغ عقود المحاكم الشرعية (٩٦) تبليغ عقود المحاكم  
المختلطة (٩٧ و ٩٨) ميعاد أعادتها لنظارة الحفانية والقرض  
منه وميعاد ردّها للديريات (٩٩ إلى ١٠١) تلخيصها  
وارسالتها للصيارف (١٠٢ إلى ١٠٤) قيدها بطرف  
الصيارف وإعادتها للديرية (١٠٥) حوافظ إرسال العقود  
وملاحظة عدم تأخيرها عن الميعاد (١٠٦ و ١٠٧) إجراءات  
الصراف فيها (١٠٨) تقدير المال اللازم نقله مع العقار

فصل ثانى — تبليغ العقود وتنفيذها وحفظها (تابع) صحيفة

وقسط المقابلة (١٠٩) ميعاد تنفيذ العقود بدفاتر  
الصراف وجزاء التأخير (١١٠) ميعاد تنفيذ العقود  
بالمديريات (١١١ الى ١١٤) سحب العقود المحفوظة  
(١١٥) رسوم استخراج العقود المحفوظة (١١٦) ارسال  
اعلان لصاحب الشأن بطلب مستندات أو ايضاحات  
(١١٧) عدم ذكر اسم الحوض أو اختلاف في اسم البلد  
(١١٨) مغايرة الصراف أو المركز بشأن نقل التكليف  
(١١٩) سجل الرهون وفهرست الرهون (١٢٠) نقل  
التكليف بدون رسم (١٢١) احصاء العقود (١٢٢)  
مراجعة اجمالى المكلفة وسجل الموقوف (١٢٣) قيد  
المرفوع والمضاف بالسجل نمرة ٣ وتحريراستمارة  
نمرة ٦ عنه (١٢٤) حفظ الاستمارتين نمرة ١٢ ونمرة ٤٣  
والعقود والمستندات (١٢٥) مراجعة العقود (١٢٦)  
كشف العقود اللازم ارساله للسالية (١٢٧) مدة حفظ  
العقود والمستندات والأوراق المرفقة بها (١٢٨) عدم  
اعطاء صور من المكلفات بصفة غير رسمية (١٢٩)

- فصل ثالث — نقل التكليف بدون عقود (١٣٠ و ١٣١) ... .. ٣١  
فصل رابع — تسجيل العقود بالمحاكم الشرعية (١٣٢ الى ١٥٦) ... .. ٣٣  
فصل خامس — تسجيل العقود بالمحاكم المختلطة (١٥٧ الى ١٦٩) ... .. ٣٨  
فصل سادس — تعريف الرسوم بالمحاكم الشرعية ... .. ٤١  
فصل سابع — تعريف الرسوم بالمحاكم المختلطة ... .. ٤٢  
ملحق أول — المكلفة (استمارة نمرة ١٤ «أموال مقررة») ... .. ٤٣  
ملحق ثانى — سجل الرهون (استمارة نمرة ٨ «أموال مقررة») ... .. ٤٤  
ملحق ثالث — فهرست سجل الرهون (استمارة نمرة ٨ «أموال مقررة») ... .. ٤٥



قواعد نقل التكليف

---

## فصل أول قواعد نقل التكليف<sup>(١)</sup>

- ١ - بيان العقود التي تستلزم نقل التكليف :
- عقود تستلزم نقل التكليف
- (١) البيع
  - (٢) المبادلة
  - (٣) القسمة والتخارج
  - (٤) بيع الوفاء
  - (٥) الفاروقة ورهن الحيازة وحبس العين
  - (٦) الأيلولة
  - (٧) الهبة
  - (٨) الإيضاء
  - (٩) الإيقاف
  - (١٠) الأحكام القضائية الناقلة للملكية العقارات أو المثبتة لها
- ٢ - بيان العقود التي لا تستلزم نقل التكليف :
- عقود لا تستلزم نقل التكليف
- (١١) رهن التأمين أو الرهن العقاري
  - (١٢) حق الامتياز
  - (١٣) حق الاختصاص
  - (١٤) الحجز القضائي
  - (١٥) الضمانات المحررة لصالح الحكومة تأمينا على أموالها

---

(١) التكليف اصطلاح يقصد به العقار المدرج باسم شخص بالمكلفة . والمكلفة هي سجل مفرد فيه باب لكل تكليف . ولكل قرية مكلفة مخصصة (انظر الملحق الاول — استمارة نمرة ١ «أموال مقررة»)



## شروط خصوصية لكل عقد

### (١) البيع

تعريف البيع ٣ - البيع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين نقل ملكية شئ لآخر ويلتزم هذا بدفع الثمن المتفق عليه للاول

أركان البيع ٤ - لا يعتبر عقد البيع الا اذا ذكر فيه اسم البائع والمشتري وقبولها ومقدار المبيع وثمانه

تسجيل عقد البيع ٥ - ينفذ العقد اذا كان رسميا أو عرفيا<sup>(١)</sup> بشرط أن يكون مسجلا

تمدد بيع عقار واحد ٦ - اذا تعدد بيع عقار واحد ينفذ العقد الأسبق تسجيلا تاريخيا أو نمرة. مثال ذلك : لشخص فدان واحد باعه لشخصين زيد وبكر - ينفذ عقد بكر ولو كان تاريخه بعد عقد زيد مادام يكون مسجلا قبله أو مسجلا في اليوم ذاته انما بنمرة أسبق

بيع بشرط دفع الثمن أقساطا ٧ - اذا باع أحدهم عقارا بشرط فسخ البيع اذا لم يدفع باقي الثمن على أقساط محددة بالعقد - ينفذ العقد ولا يلتفت للشرط. مثال ذلك : باع رجل لآخر أطيانا واستلم جزأ من الثمن وقبل تأجيل دفع الباقي لميعاد تحدد بالعقد ثم اشترط فسخ البيع ان لم يدفع هذا الباقي - فلا يلتفت لهذا الشرط وينقل التكليف

الوعد بالبيع ٨ - اذا ذكر في العقد ان المشتري دفع عربونا واتفق الطرفان على سقوط حق المشتري في العريون واعتبار العقد لاغيا ان لم يدفع باقي الثمن في ميعاد محدد - يعتبر هذا التعاقد وعدا بالبيع ولا ينقل التكليف الا اذا تقدم للديرية ما يثبت حصول دفع المشتري باقي الثمن

(١) العقود الرسمية هي المصحح الشرعية والعقود التي تكتب عن يد قلم كاتب احدى المحاكم النظامية .  
وتعتبر رسمية أيضا العقود التي تكتب عن يد البطريركيات وقنصلات الدول الاجنبية في أحوال مخصوصة تذكر في محلها . والعقود العرفية هي التي تكتب بغير واسطة احدى السلطات المذكورة





٩ — اذا باع شخص لآخر عقارا وحفظ لنفسه حق الانتفاع به لحين وفاته — لا يتقل التكليف باسم المشتري وانما يؤشر أمام اسم البائع بالمكففة والجريدة بأنه باع كذا لفلان بعقد مسجل في كذا بتمرة كذا والتفويض بعد الوفاة

حفظ حق الانتفاع البائع

١٠ — ولا بأس من قل التكليف اذا تازل البائع للمشتري عن المنفعة قبل حصول التأشير الموضح عنه في البند السابق

١١ — اذا باع شخص لآخر عقارا وصرح له بوضع يده عليه انما اشترط عليه أن لا يكون مالكا ولا يتصرف في العقار الا بعد وفاته (البائع) — لا يلتفت لهذا الشرط وينقل التكليف لاسم المشتري بدون أى تأشير أمام اسمه

حفظ حق التصرف والمالك للبائع

١٢ — البيع الصادر من وصى أو قيم في حق قاصر أو محجور عليه يجب لتنفيذه التصديق على ذلك البيع من المجلس الحسبي التابع له القاصر أو المحجور عليه

بيع حق قاصر أو محجور عليه

١٣ — بصرف النظر عن تصديق المجلس الحسبي :

(أ) اذا كان البيع صادرا من أب القاصر أو جده أو من الوصى المعين من قبل أحدهما أو من قبل وصيهما

(ب) اذا كانت حصّة القاصر في الميراث لا تزيد عن العشرين جنيها أو حصص القصر الأكثر من واحد لا تزيد عن الاربعين جنيها

(ت) اذا كان القاصر أو المحجور عليه أجنبيا

١٤ — اذا باع شريك أو وارث نصيبه وعلم من العقد وجود قصر ضمن الشركاء أو الورثة لا ينفذ الا بالشروط الموضح عنها ببندى ٢٢ و ٢٣

١٥ — العقد الذى يصدر من شخص يبيع ما يستحقه في المستقبل من طرح البحر — ينفذ اذا كان واردا باسمه أكل بحر بالمكففة (انظر بند ٨١ الى ٩٥) شروط عمومية

بيع طرح البحر



## (٢) المبادلة .

تعريف المبادلة ١٦ — المبادلة هي تعهد كل واحد من المتعاقدين تملك الآخر عقاراً على سبيل التبادل

تسجيل العقد ١٧ — المبادلة تكون بعقد رسمي أو عرفي ويشترط لتنفيذه أن يكون مسجلاً

منع تنفيذ العقد ١٨ — لا يصح تنفيذ عقد المبادلة لطرف دون الآخر فإن لم يمكن تنفيذ العقد للطرفين يحفظ . مثال ذلك : تبادل محمد مع أحمد ويسر نقل المعطى من الأول للثاني ولكن لم يتيسر نقل المعطى من الثاني للأول لعدم وجود تكليف له أو لسبق تصرفه فيه مثلاً — فلا ينقل شئ للثاني وإذا كان تم النقل يرد لأصله

تبادل في تكليف الغير ١٩ — إذا حصل التبادل في عقار مكلف باسم أشخاص غير المتعاقدين إنما يقبل منهم — ينقل التكليف لاسم كل من المتعاقدين وليس لاسم كل من أصحاب التكليف إلا إذا ذكر بالعقد أن المتعاقدين وكلاء . مثال ذلك : تبادل زيد مع بكر في جزء من تكليف والده (والد بكر) — ينقل تكليف المعطى من زيد لاسم بكر وليس لاسم والد بكر إلا إذا كانت الوالد حياً وكان تصرف ولده بالتوكيل عنه

شروط عمومية (أنظر بند ٨١ الى ٩٥)

## (٣) القسمة والتخارج

تعريف القسمة ٢٠ — القسمة عمل يخرج المالك من ملك مشترك الى الاستقلال بملك خاص يستأثر بالتصرف فيه دون باقي الشركاء

تعريف التخارج بعضهم من ميراث على شئ معلوم والتخارج هو بيع الوارث نصيبه في التركة جزافاً أو تصالح الورثة على اخراج بعضهم من ميراث على شئ معلوم

تنفيذ عقد القسمة ٢١ — يكفي بعقد رسمي أو عرفي مسجل إذا كان المالكون كلهم بالغاً وينقل التكليف ويتلاحظ عدم تنفيذ عقد القسمة لأحد المتقاسمين دون الآخر



٢٢ — اما اذا ظهر من العقد أن أحد المالكين للعقار قاصر — فلا ينفذ الا اذا عملت القسمة عن يد المحكمة الابتدائية أو بتصديق منها حتى ولو كان العقد صادرا من أب أو جد القاصر أو من وصيهما أو وصى وصيهما. أما تصديق المحكمة على الامضاءات فقط فلا يعول عليه

عقد قسمة يدخله  
حقوق قصر

٢٣ — يصرف النظر عن ذلك في الأحوال الآتية :

(١) اذا كان القاصر واحدا وقيمة حصته في التركة لا تتجاوز العشرين جنيها

(٢) اذا كان القصر جملة وقيمة حصتهم معا في التركة لا تتجاوز الاربعين جنيها

(٣) اذا كان المتقاسمون من الاجانب

(انظر بند ٨١ الى ٩٥)

شروط محمية

#### (٤) بيع الوفاء

٢٤ — بيع الوفاء هو البيع مع شرط خيار الاسترداد للبائع. وهو نوعان :

تعرّفه ونوعاه

النوع الاول — الأول جعل المبيع رهنا للمشتري لسداد الدين الذي على البائع — وصورته : اقترض زيد من بكر ألف جنيه وباع له مقابل ذلك عشرة أفدنة بشرط أن الملك لا يتقل للمشتري الا اذا مضى زمن معين ولم يرّد البائع الثمن

النوع الاول

النوع الثاني — الثاني قل ملكية المبيع للمشتري من يوم العقد واشترط استرداده ان دفع البائع الثمن — وصورته : باع زيد لبكر فدانا بيعا وفائيا واتفق الطرفان بأن يحفظ زيد لنفسه حق استرداد المبيع ورّد الثمن في بحر خمس سنوات

النوع الثاني

٢٥ — بيع الوفاء يكون بعقد رسمي أو عرفي مسجل

تسجيل العقد

٢٦ — عقد البيع الوفاؤى الذى من النوع الاول يعامل معاملة عقد رهن وينفّذ بهذه الصفة

تنفيذ عقد النوع  
الاول



٢٧ — عقد البيع الوفاؤى الذى من النوع الثانى ينفذ بأن ينقل المبيع بوضع يد المشتري مع بقائه باسم البائع بصفته مالكا<sup>(١)</sup> تنفيذ عقد النوع الثانى

٢٨ — يبقى المبيع بوضع يد المشتري مدة لا تتجاوز السنتين عن العقود التى تصدر من بيع الاجانب للاجانب أو لالوطنيين أو من الوطنيين للاجانب ومدة لا تتجاوز الخمس سنوات عن العقود التى تصدر من الوطنيين لبعضهم ويؤشر بذلك فى المكلفة مدة البيع الوفاؤى

٢٩ — كل عقد اشترط فيه أكثر من السنتين فى الحالة الاولى ومن خمس سنوات فى الحالة الثانية تنزل مدته الى سنتين أو خمس عند التأشير بالمكلفة . مثال ذلك : باع وطنى لآخر فداناً بيعاً وفائياً واشترط أن يكون ميعاد الاسترداد ست سنوات — يترك التكليف باسم البائع وتنقل الأيطان بوضع يد المشتري ويوضح بأنها مبيعة وفائياً من فلان لمدة خمس سنوات فقط من تاريخ كذا عدم اعتبار ما زاد عن سنتين أو خمسة

٣٠ — ردّ التكليف لاصله اذا ورد للديرية عقد يدل على ردّ ثمن المبيع للمشتري ولو لم تمض المدة المحددة بالعقد ردّ المبيع وفائياً لاصله

٣١ — اذا تصرف المشتري وفائياً فى العقار بالبيع الوفاؤى — ينقل المبيع لاسم المشتري الأخير بصفة واضح يد ويتلاحظ أن لا تزيد مدة البيع الوفاؤى الثانى عن نهاية المدة المحددة للبيع الاول وأن لا يردّ المبيع للمالك الاصلى فى هذه الحالة الا بعقد من ذلك المشتري الأخير . مثال ذلك : باع زيد لىكر عقاراً بيعاً وفائياً قانونياً لمدة خمس سنوات وبعد سنة حصل أن بىكر تصرف فى العقار بالبيع الوفاؤى أيضاً لمدة خمس سنوات — فينفذ العقد الثانى بدون مصادقة زيد وتعتبر مدته أربع سنوات فقط بيع وفائى من المشتري وفائياً

(١) انظر الملحق الاول (استارة نمرة ١٤ «أموال مقررة») وهو صورة المكلفة تجدد بهخانة للعقارات الواضع يده عليها المتول من تكليفه الخاص وأخرى للواضع يده عليها من تكليف الغير وأخرى لتكليفه الموضوع يد الغير عليه





- ٣٢ — انتهاء مدة البيع — اذا انتهت المدة المحددة بعقد البيع الوفاؤى ولم ترد للديرية صورة عقد مسجل يفرد هذا البيع — يقل تكليف المبيع من اسم البائع لاسم المشتري ملكية أيضا
- ٣٣ — كيفية التكليف — واذا استرد البائع وفائيا العين المبيعة يلزم ردها لاسمه بوضع اليد حزة أى ان لا يلتفت لأى تصرف من تصرفات المشتري وفائيا شروط عمومية (أنظر بند ٨١ الى ٩٥)

### (٥) الغاروقة ورهن الحيازة وحبس العين

- ٣٤ — تعريف الغاروقة — الفاروقة عقد به يعطى المدين عقاره للدائن تأمينا على دينه وله الانتفاع به لحين وفاء الدين بأكمله — فاذا اشترط فيه بقاء العقار بوضع يد المالك لا يعتبر رهن غاروقة بل رهن تأمين ويعامل بمقتضى أحكام رهن التأمين
- ٣٥ — تعريف رهن الحيازة — رهن الحيازة عقد به يضع المدين شيئا فى حيازة دائنه تأمينا للمدين وشرطه من جهة وضع اليد شرط الغاروقة ويعامل مثلها عما يختص بنقل التكليف
- ٣٦ — تعريف حق حبس العين — حق حبس العين وسيلة تشبه الرهن من جهة كونها تعطى الحق للدائن فى وضع اليد على العقار لحين استيفاء دينه
- ٣٧ — تسجيل عقدى الفاروقة ورهن التأمين وحكم حبس العين — تكون الفاروقة ورهن الحيازة صالحين للتنفيذ اذا كانا بعقد مسجل رسميا كان أو عرفيا ويكون حبس العين بمقتضى حكم أو عقد مسجل
- ٣٨ — تنفيذ عقدى الفاروقة ورهن التأمين وحكم حبس العين — التكليف فى هذه الاحوال الثلاثة يبقى باسم صاحبه بصفته مالكا انما يدرج العقار باسم المرتهن بصفته واضع يد فقط (١)
- ٣٩ — نحو بل الرهن — اذا تنازل المرتهن لآخر عن حقوقه فى الرهن ينقل التكليف لاسم المرتهن الأخير بوضع اليد حتى فى حالة عدم التصديق من الراهن الأصل

(١) انظر الملحق الاول مكلفة (استمارة نمرة ١٤ «أموال مقررة») خانة ٤ و ٥



٤٠ — اذا باع المالك العين المرهونة رهن غارقة أو رهن حيازة تنقل  
لاسم المشتري بصفة مالك وتبقى باسم المرتهن بصفة واضح يد . أما اذا أقر  
المرتهن باستلامه حقه لأبأس من نقل التكليف لاسم المشتري ملكية ووضع يد  
ولو كان اقرار المرتهن غير مسجل

رهن من وصى  
أو قيم  
شروط عمومية  
٤١ — اذا تصرف الوصى أو القيم بأن رهن حق قاصر أو محجور عليه  
فلتفقد العقد يتبع مانص في البندين ١٢ و ١٣  
(أنظر بند ٨١ الى ٩٥)

## (٦) الأيلولة

تعريف هجة  
الأيلولة  
٤٢ — هجة الأيلولة هي عقد بيان نصيب كل وارث في الموروث  
٤٣ — عما يختص بالوطنين يجب أن يعمل هذا العقد أمام المحكمة  
الشرعية . ويجوز للسجين من الأهالي عمل عقد الأيلولة بالبطريكخانات  
التابعين لها بشرط تسجيله بأحدى المحاكم  
٤٤ — عما يختص بالأجانب يلزم أن تكون الأيلولة بشهادة من القونصلاتو  
أو بأشهاد شرعى منها ولا لزوم للتسجيل  
شروط عمومية  
( أنظر بند ٨٤ و ٨٨ الى ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥ )

## (٧) الهبة

تعريف الهبة  
٤٥ — الهبة هي تملك عقار لا آخر بلا عوض  
صفة المقد  
٤٦ — ان لم يكن العقد رسميا فلا ينفذ  
الهبة المسترة  
٤٧ — تستثنى من ذلك الهبة المسترة وهي التي تقع بصورة عقد آخر  
غير عقد الهبة الصريح كالبيع مع التنازل عن الثمن ففي هذه الحالة ينقل التكليف  
بمقتضى عقد عرفي مسجل ويعتبر عقد بيع ويتبع فيه أحكام البيع  
شروط عمومية  
( أنظر بند ٨٤ و ٨٨ الى ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥ )



## (٨) الايصاء

- تعريف الايصاء. ٤٨ - الايصاء تملك مضاف الى ما بعد الوفاة وما دام الموصي حيا سبق  
العقار في ملكيته وتصرفه فيه شرعى صحيح
- صفة العقد ٤٩ - لا ينفذ العقد الا اذا كان مسجلا سواء كان رسميا أو عرفيا  
شروط عمومية (أنظر بند ٨١ الى ٩٥)

## (٩) الايقاف

- تعريف الموقوف ٥٠ - العقار الموقوف هو المرصد على جهة بر لا ينقطع ويصح أن تكون  
منفعته لأشخاص بشروط معلومة
- عدم جواز التصرف ٥١ - كل تصرف أو قسمة تحصل في عين موقوفة يجب حفظ العقد  
في الموقوف الصادر عنها
- التصرف بمقتضى  
تصريح من المحكمة  
الشرعية ٥٢ - تستثنى من ذلك البيوع والمبادلات التي تصرح بها المحكمة الشرعية  
التصرف في  
الموقوف المحفوظ  
فيه الشروط العشرة ٥٣ - الواقف الذي يحفظ لنفسه أو لناظر وقفه الحق في الشروط  
العشرة تنفذ تصرفاته وتصرفات ناظره التي تحصل بناء على هذه الشروط بمقتضى  
حجة شرعية أما اذا حصلت بغير ذلك فيعرض عنها لمراقبة الاموال المقررة
- انفاء الوقف ٥٤ - يعتبر الايقاف لاغيا اذا نزع ملكية العين للناظر العمومية أو نظير  
دين حصل قبل الايقاف خصوصا اذا اتضح أن العين كان واقفا عليها رهن أو حق  
امتياز أو حق اختصاص أو حجز قضائي
- نقل تكليف  
الموقوف ٥٥ - في حالة ما تكون الوقفية صالحة للتنفيذ ينقل تكليف الموقوف  
لصحيفة جديدة سواء كان تكليف الواقف أصبح كله موقوفا أو جزأ منه ولا  
يكتفى بالتأشير كما كان جاريا من قبل
- شروط عمومية (أنظر بند ٨٤ و ٨٨ الى ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٥)



## (١٠) الأحكام القضائية الناقلة للملكية العقارات او المبنية لها

٥٦ — ان كانت هذه الاحكام صادرة ضد بعض الاهالى تنفذ متى كانت  
القضائية  
نهائية ومسجلة — وان كانت صادرة ضد الحكومة تنفذ أيضا ولو كانت غير  
مسجلة اذا صرحت المصلحة صاحبة الشأن بذلك

٥٧ — أحكام رسو المزاد الصادرة أمام المحاكم المختلطة التي لا يستدل من  
حكم رسو المزاد  
القابلز بأداة العشر ملخصاتها على عدم زيادة العشر — هذه لأجل تنفيذها يكلف الراسى عليه المزاد  
بتقديم ما يثبت انها نهائية وحينذاك تنفذ انما يلاحظ اتمام ذلك بأسرع ما يمكن (١)

٥٨ — اذا اتضح عند ورود حكم رسو المزاد القضائى ان العقار سبق  
كيفية تنفيذ الحكم  
اذا اتضح سبق  
تصرف المحكوم  
عليه في العقار  
بالرهن نقله من اسم المحكوم ضده لاسم شخص آخر بالرهن — ينقل العقار لاسم الراسى  
عليه المزاد بصفة مالك ويترك باسم المترهن بصفة واضع يد اذا كان تسجيل  
الرهن حصل قبل تسجيل اعلان نزع الملكية

٥٩ — اذا كان الرهن تسجيل بعد اعلان نزع الملكية ينقل العقار ملكية  
ووضع يد باسم الراسى عليه المزاد

٦٠ — ينقل العقار أيضا لاسم الراسى عليه المزاد ملكية ووضع يد اذا  
اتضح سبق اعلان اجراءات نزع الملكية للمترهن أو أثبت الراسى عليه المزاد انه  
واضع يده على العقار بدون معارضة

٦١ — اذا اتضح عند ورود حكم رسو المزاد القضائى ان العقار سبق نقله  
اذا اتضح تصرفه  
فيه بالبيع من اسم المحكوم ضده لاسم شخص آخر بالبيع لا ينقل لاسم الراسى عليه المزاد  
اذا كان تسجيل العقد حصل قبل تسجيل اعلان نزع الملكية. مثال ذلك : رهن  
شخص أطيانه للبنك الزراعى ثم باعها بعقد مسجل لأحد الاهالى ونقل التكليف  
لاسـم المشتري وبعد ذلك نزع البنك ملكية العقار ورسى مزاده عليه بمقتضى  
حكم صادر ضد الراهن فقط — فى هذه الحالة لا ينقل التكليف باسم البنك

(١) أحكام رسو المزاد الصادرة أمام المحاكم المختلطة لا تنفذ بناء على ترجمة ملخصاتها الجارى  
ورودها للدورية من المحكمة وانما يكلف الراسى عليه المزاد بأن يقدم للدورية صورة الحكم المشمولة  
بالصفة التنفيذية (Ida Grusse) أو شهادة دالة على عدم رفع استئناف عن هذا الحكم





٦٢ - انما اذا طلب الراسى عليه المزااد ادراج العقار بوضع يده يجب  
لذلك اذا أثبت للدورية انه واضع يده فعلا على العقار

ادراج العقار  
المحكوم به بوضع يده  
الراسى عليه المزااد  
تنفيذ الحكم مع  
سبق بيع العقار  
المحكوم به

٦٣ - ينقل التكليف لاسم الراسى عليه المزااد حتى في حالة تصرف المحكوم  
ضده قبل اعلان نزع الملكية اذا كان المرتهن الذى نزع الملكية أعلن الاجراءات  
لمن حصل له التصرف بصفته واضع يد . مثال ذلك : رهن زيد عقاره للبنك  
الزراعى ثم باعه لبكر بعقد مسجل ونقل التكليف لاسم بكر ثم حل ميعاد دفع الدين  
ولم يدفع فأعلن البنك زيدا بصفته مدينا وبكرا بصفته واضع يد ولم يدفعاً فنزع البنك  
ملكية العقار ورعى المزااد عليه أو على آخر - ففي هذه الحالة ينقل التكليف  
من اسم بكر لاسم الراسى عليه المزااد

٦٤ - ينقل أيضا التكليف لاسم الراسى عليه المزااد اذا كان تصرف المحكوم  
ضده حصل بموجب عقد تسجيل بعد تسجيل اعلان نزع الملكية للدين أو بعد  
تسجيل الحكم . مثال ذلك : رهن شخص أطيانه للبنك الزراعى وتأنر عن دفع  
مطلوب البنك فأغخذ البنك ضده اجراءات نزع الملكية ورعى عليه مزااد الاطيان  
المرهونة وعند نقل التكليف باسمه وجدت الاطيان بتكليف خلاف المحكوم  
ضده بعقد مسجل بعد تسجيل اعلان نزع الملكية للدين أو بعد تسجيل الحكم -  
ففى هذه الحالة ينقل التكليف لاسم البنك الراسى عليه المزااد  
(أنظر بند ٨٤ الى ٨٨ و ٩٠ و ٩٢ الى ٩٥)

شروط عمومية

### (١١) رهن التأمين أو الرهن العقارى

٦٥ - رهن التأمين هو ترتيب المدين على عقاره حقا عينيا في منفعة  
الدائن ضمانا لوفاء الدين مع بقاء هذا العقار في يد صاحبه لينتفع به

تعريف رهن  
التأمين

٦٦ - ان لم يعمل رهن التأمين بعقد رسمى مسجل لا ينفذ  
٦٧ - وطريقة تنفيذ عقود رهن التأمين الصادرة لصالح الأهالى والبنك  
الزراعى هى القيد في سجل الرهون (١)

كيفية تحرير عقد  
رهن التأمين  
طريقة تنفيذ  
عقد رهن التأمين



٦٨ - اما ما يصدر منها لصالح الأجانب فالتأشير بها يكون في المكلفة  
وجريدة الصراف أمام اسم الراهن

٦٩ - رهن التأمين يسقط بعد عشر سنوات ان لم يجدد ويجب شطبه  
بعد مضي عشر سنوات وثلاثة أشهر وان لم يشطب فلا يعول عليه عند توقيع  
المحجوزات نظير المال

٧٠ - التأشير برهن التأمين يلزم أن يتبع العين عند نقلها لاسم أى مالك  
إن لم يكن مضي عليه عشر سنوات وثلاثة أشهر ما لم يكن النقل قد حصل  
بمقتضى حكم رسم مزاد وهذه هى طريقة التنفيذ :

نفرض أن محمدا رهن أطيانه للبنك الزراعى فدرج بسجل الرهون ثم باعها  
الى على - فقبل نقل التكليف لاسم على يدرج اسم هذا الأخير بفهرست  
الرهون<sup>(١)</sup> لانه اشترى الاطيان المرهونة للبنك الزراعى من محمد . أما اذا كان  
الرهن من محمد حصل لأحد الأجانب يؤشر بجريدة الصراف و بالمكلفة أمام اسم  
محمد بأن أطيانه مرهونة للخواجه فلان وعند بيعها من محمد الى بكر ينقل تكليفها  
لاسم بكر ويوضح أنها مرهونة للخواجه فلان  
(أنظر بند ٨٥ الى ٩٠ و ٩٣ الى ٩٥)

### (١٢) حق الامتياز

٧١ - حق الامتياز هو حق عينى يترتب على العقار ويحول لصاحبه حق  
التقدم على من دونه من الدائنين ولا يثبت الا بعقد مسجل

٧٢ - حق الامتياز اذا كان صادرا لاحد الأجانب يؤشر بصدوره  
بالمكلفة أو بجريدة الصراف . أما اذا كان صادرا للبنك الزراعى أو لأحد الأهالى  
فيدرج بسجل الرهون

٧٣ - التأشير بحق الامتياز يلزم أن يتبع العين عند نقلها لاسم أى مالك  
ما لم يكن النقل قد حصل بمقتضى حكم رسم مزاد وذلك بالطريقة التى ذكرت  
تفصيلا فى حالة الرهن للأجانب

(١) أنظر الملحق الثالث (استارة نمرة ٨ «أموال مقررة»)



### (١٣) حق الاختصاص

- ٧٤ — حق الاختصاص هو أن يختص الدائن الذي بيده حكم صادر من إحدى المحاكم النظامية بعقارات مدين تأمينا على دينه و يترتب على ذلك صيرورة تلك العقارات مرهونة من تاريخ تسجيل الحكم
- ٧٥ — حق الاختصاص المسجل اذا كان صادرا لصالح أحد الأجانب يؤثر بصدوره بالمكفة ويجريده الصراف أمام اسم الصادر ضده الحكم . أما اذا كان صادرا لصالح البنك الزراعى أو لأحد الأهلى فيدرج بسجل الرهون
- ٧٦ — التأشير بحق الاختصاص يلزم أن يتبع العين عند نقلها لاسم أى مالك ما لم يكن النقل قد حصل بمقتضى حكم رسو مزاد وذلك بالطريقة التى ذكرت تفصيلا فى حالة الرهن للأجانب

تمريف  
حق الاختصاص

تنفيذ  
حق الاختصاص

تبعه للعين

### (١٤) المحجز القضائى

- ٧٧ — المحجز القضائى متى كان مسجلا يؤثر به بالمكفة وجريده الصراف أمام اسم الصادر ضده الحكم ان كان لصالح أجنبى أو لصالح الحكومة . أما اذا كان صادرا لصالح البنك الزراعى أو لصالح أحد الأهلى فيدرج بسجل الرهون
- ٧٨ — التأشير بالمحجز القضائى يلزم أن يتبع العين عند نقلها لاسم أى مالك ما لم يكن النقل قد حصل بمقتضى حكم رسو مزاد وذلك بالطريقة التى ذكرت تفصيلا فى حالة الرهن للأجانب

تنفيذ المحجز  
القضائى

تبعه للعين

### (١٥) الضمانات المحررة لصالح الحكومة تأمينا على أموالها

- ٧٩ — هذه الضمانات يجرى تقديمها للديرية من المصلحة صاحبة الشأن يتأشير بها أمام اسم الضامن بالمكفة وجريده الصراف وجريده عوائد الاملاك ولو لم تكن مسجلة
- ٨٠ — عند التصرف فى العقار المؤتمن به فى تلك الضمانات تخطر المصلحة صاحبة الشأن وتطلب تعليمات من مراقبة الأموال المقررة عما يخص بنقل التكليف وتوضح قيمة الضمانة ومقدار وثمن العقار الحاصل فيه التصرف أما اذا كان العقار الحاصل فيه التصرف لا يؤثر على قيمة الضمانة فيتخذ العقد بدون استئذان المراقبة المشار اليها متى لم يوجد مانع آخر من ذلك

التأشير بالضمانات  
لصالح الحكومة

التصرف فى العقار  
المؤتمن به



## شروط عمومية

- ٨١ - اذا أُنذر الصادر منه العقد المديرية قبل نقل التكليف بأن العقد  
ادعاء تزوير العقد  
منزور وقدم في مدة أربعين يوما تحددها له المديرية ما يثبت رسمياً رفع دعوى  
التزوير أو شهادة من النيابة تفيد وجود تحقيق بشأن ذلك يوقف تنفيذ العقد الى  
أن يحكم نهائياً في الدعوى
- ٨٢ - كل عقد عر في سجل يصدر من شخص بالتوكيل عن آخر يجب  
عقد صادر من وكيل  
لتنفيذه تقديم ذلك التوكيل وان لم يقدم في مسافة أربعين يوما تحددها المديرية  
لذلك يحفظ العقد
- ٨٣ - اذا طعن أحد أصحاب الشأن في صحة عقد عر في سجل بعد وفاة  
عقد مسجل بعد وفاة  
الصادر منه العقد وأثبت وجود دعوى قائمة بخصوصه يوقف تنفيذ العقد لحين  
الصادر منه  
صدور الحكم
- ٨٤ - اذا صدر عقد واحد لجملة أشخاص وتوضحت فيه حصة كل منهم  
عقد صادر لجملة  
ف عند تنفيذه يعمل تكليف لكل واحد ولو لم تكن حصة كل منهم مفروزة بالعقد  
أشخاص بمخصص  
انما في هذه الحالة يذكر أمام تكليف كل واحد أنه شائع مع فلان وفلان  
معية بدون فرز
- ٨٥ - اذا صدر عقد من شخص لا تكليف له ولا لموثره بالمكلفة يحفظ  
تصرف من  
هذا العقد  
لا تكليف له
- ٨٦ - انما اذا تصدق على هذا العقد من أحد أصحاب التكليف أو تقدم  
للديرية مستند ولو غير مسجل يفيد أحقية المتصرف فيما تصرف فيه لا بأس من  
نقل التكليف بعد ضم المستند أو صورته مع الأوراق
- ٨٧ - التصرف في المنافع العمومية أو في ملك من أملاك الحكومة لا ينفذ  
التصرف في المنافع  
العمومية أو في  
أملاك الحكومة  
ويجب اخطار المصلحة صاحبة الشأن عنه في الحال
- ٨٨ - اذا كان التكليف باسم ورثة أو شركاء مذكور اسم كل واحد منهم  
تنفيذ عقد صادر من  
وارث أو شريك  
في المكلفة ويوجد بها أو بالمستندات التي تقدم للديرية ما يدل على حصة كل  
واحد منهم لا بأس من تنفيذ العقد الذي يصدر من أى واحد منهم





٨٩ - أما إذا لم يوجد ما يدل على حصة كل واحد يشترط في تنفيذ العقد التصديق من باقي الورثة أو الشركاء ان لم يسبق التوقيع منهم على العقد ولو بصفة شهود

٩٠ - اذا كان التكليف باسم شخص متوفى أو باسم مجموع ورثة أو شركاء هكذا «ورثة فلان» أو «فلان وفلان و... وشركاؤهم» فكل تصرف يحصل من أحد الورثة أو الشركاء ينفذ ان لم يتقدم للديرية قبل التنفيذ اذ ان من أحد الورثة أو الشركاء بطلب ايقاف التنفيذ تحت مسؤوليته وفي هذه الحالة على المديرية أن تحدد له أربعين يوما لاثبات وجود قضية بشأن ذلك وان لم يثبت ما ذكر في الميعاد ينفذ العقد

٩١ - اذا اتضح للديرية أن الصادر منه العقد قاصر لا ينقل التكليف عقد صادر من قاصر انما اذا بلغ هذا القاصر وأثبت بلوغه وصادق على تنفيذ العقد فينفذ

٩٢ - لا يعمل الا تكليف واحد لكل مالك بكل ناحية مهما تعددت بأسماء مالك واحد أملاكه واذا حصل غير ذلك سهواً يوحد التكليف بعد عرض نتيجة التحقيق على مراقبة الأموال المقررة

٩٣ - اذا طلب المتعاقدون عدم تنفيذ عقدا فيجب ان يطلبهم بشرط التوقيع على هذا الطلب من المتعاقدين كلهم ووصول الطلب للديرية قبل تنفيذ العقد

٩٤ - اذا ظهر اختلاف بين صورة العقد الواردة للديرية والعقد الاصلى الاختلاف بين الصورة والعقد الاصلى الذي بيد صاحب الشأن ينقل التكليف كنص العقد اذا كان خاليا من الشواهد وتخطر المحكة لتصحيح الصورة

٩٥ - اذا ظهر اختلاف بين صورة العقد الواردة للديرية وبين الوارد المكلفة عملاً يختص بالاحواض أو التكليف المقتضى النقل منه ينقل التكليف بعد أخذ أقوال المتعاقدين عن صحة الاحواض والتكليف



## فصل ثانى

### تبليغ العقود وكيفية تنفيذها وحفظها

٩٦ - عند ما يرسل القضاة الشرعيون الى المديريات صور العقود تبليغ عقود المحاكم  
الشرعية الشرعية التي انتهت وسجلت لديهم مما يختص بتغيير الملكية أو في وضع اليد على شئ من الاطيان والنخيل <sup>(١)</sup> تلخص هذه الصور على استمارات نمرة ١٢ اذا كانت من نوع العقود التي تستوجب نقل التكليف أما اذا كانت من النوع الآخر فتلخص على استمارات نمرة ٤٣

يخصص دفتر من الاستمارة نمرة ١٢ وآخر من الاستمارة نمرة ٤٣ لكل صرافية

٩٧ - وعند ما يرسل مأمورو التحريرات الشرعية بالمحاكم المختطة الى تبليغ عقود المحاكم  
المختطة المديريات <sup>(٢)</sup> ملخصات العقود العرفية والأحكام الاتيائية التي سجلت في سجلاتها تأخذ المديرية في أثناء العشرة أيام التالية لتاريخ وصولها في اثبات مضمون كل منها على الاستمارة نمرة ١٢ أو ٤٣ كالموضح بالمادة السابقة ثم ترسل صور الملخصات ذاتها الى نظارة الحفانية في أثناء العشرة أيام الماز ذكرها

٩٨ - يؤشر كل من العمال بامضائه على المكتبة الواردة من المحكمة المختطة أمام كل من صور العقود التي وردت على عهده ويؤشر رئيس قسم رابع في ذيل المكتبة عن عدد ما أعيد من العقود الواردة بها لنظارة الحفانية وتاريخ ونمرة المكتبة التي ردت بها أما المكتبات الواردة من المحكمة المختطة المؤشر عليها بالكيفية المذكورة فانها تضم بعضها لبعض في محفظة مخصوصة بطرف رئيس القسم الرابع للرجوع اليها عند الحاجة

(١) أنظر بند ١٥٦ صحيفة نمرة ٣٧

(٢) أنظر بند ١٥٧ والمنشورين الصادرين من نظارة الحفانية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٥

وفي ١٩ يناير سنة ١٨٩٦



٩٩ — ويعتبر من المخالفات المستوجبة الجزاء تأخير إعادة الملخصات  
لمعاد إعادتها لنظارة  
الحقانية

١٠٠ — العقود التي ترسل لنظارة الحقانية هي التي تصدر من المحاكم  
المختلطة وذلك بقصد تبليغها للمحاكم الشرعية<sup>(١)</sup> أما عقود المحاكم الشرعية فلا لزوم  
لإرسالها لنظارة الحقانية لتبليغها للمحاكم المختلطة لأنه جارٍ تحرير صور أخرى منها  
وإرسالها مباشرة للمحاكم المختلطة<sup>(٢)</sup>

على المحاكم الشرعية إعادة الصور للديريات في معاد عشرة أيام وإذا تأخرت  
عن ذلك تخطر المالية

١٠١ — ملخصات العقود الرسمية التي تعقد بالمحاكم المختلطة ويرسلها  
مأمورو التحريات الشرعية للديريات يجب أن تنتظر المديرية لتنفيذها وصول  
إخطار آخر من المحكمة يدل على حصول تسجيلها

١٠٢ — عند تحرير ملخصات العقود وأحكام التغيرات الواردة من  
المحاكم على القسائم استمارة نمرة ١٢ كما وضع بالمواد السابقة يراعى دائماً لزوم  
اشتمال القسيمة الثابتة على تاريخ ونمرة تسجيل العقد ونوعه عرفياً كان أو رسمياً  
ثم تاريخ ونمرة الجواب الذي ردت به صورة العقد لنظارة الحقانية ويوقع على  
الاستمارات من الكاتب الذي عمل التلخيص ورئيس قسم رابع الإيرادات  
ورئيس قلم الإيرادات ويختم عليها من الباشكاتب عن رئيس المصلحة. والخاص  
منها بكل صراف يقيد في حافظة من استمارة نمرة ١٢٦ بمرحلة متسلسلة يوقع عليها من  
الكاتب ذي الشأن ومن رئيس القسم الرابع وتطبع في دفتر كوتبيا يخصص لذلك بالقسم  
الرابع وهذا يعني عن قيدها بدفاتر قيد التحريات الصادرة، ثم توضع مع الاستمارات  
في ظرف يعنون بعنوان الصراف وترسل الظروف الخاصة بجميع صياف بلاد المركز  
الواحد مرتين في كل أسبوع كل منها بحافظة واحدة إلى مأمور المركز ويراعى إرسالها

تلخيصها وإرسالها  
لصياف

(١) أنظر بند ١٥٧

(٢) أنظر بند ١٥٣



بالبوستة الموصى عليها ان كان المركز بعيدا عن مركز المديرية . وعلى مأمور المركز تدير طريقة لوصول الاستثمارات الخاصة بكل صراف اليه في اليوم التالى لوصولها للمركز سواء وافق ذلك أو لم يوافق مواعيد تبادل أنباء الأحوال بين المركز والبلد

١٠٣ — ملخصات العقود الخاصة بتوقيع الرهن أو فك الرهن وحق الاختصاص وأحكام المجز القضاى الصادرة لصالح الأجانب عدا البنك الزراعى المصرى لا يعمل بها شئ الا بعد ارجاعها من المحاكم الشرعية . وحينئذ تلخص على الاستمارة نمرة ٤٣ ثم ترسل للصيارف مرة واحدة فى أول يوم من كل شهر بالكيفية الآتية :

( أ ) ما يختص منها بالأجانب سواء كان من الأهالى للأجانب أو من الأجانب للأجانب عدا ما يختص بالبنك الزراعى تحرره عنه استمارات نمرة ٤٣ وترفق بكل استمارة صورة الملخص الخاص بها وترسل للصيارف مشمولة بحافظة من استمارة نمرة ١٣٤

( ب ) ما يختص بالبنك الزراعى وما يختص أيضا بمعاملات الوطنيين بعضهم مع بعض ترسل للصيارف بحافظة استمارة نمرة ١٣٣ وذلك لقيده مشتملاتها بالدفت المعد لاحصاء تلك الرهون عند الصراف الذى يجب عليه أن يعيد الحافظة للمديرية مؤشرا عليها باتمام اللازم فى ميعاد لا يتجاوز عشرة أيام . من تاريخ وصولها اليه وإبقاء صور العقود بطرفه لحد آخر السنة . وحينئذ يقدّمها للمديرية مع دفاتر عملية السنة التى انتهت لحفظها بها

١٠٤ — يفتح مأمور المركز تلك الظروف هو أو من يقوم مقامه فى غيبته ليتأكد من وصول كافة الاستثمارات والأوراق المشتملة عليها الحوافظ بغير نقص وبغير اتلاف وفى الحال يدعو كاتب المركز للتأشير على الاستثمارات بتحويلها للصراف ويقدّمها بدفت الأحوال وطلب إعادة الحافظة مؤشرا عليها من الصراف بالاستلام





١٠٥ — يقيد الصراف العقود في صحيفة قائمة بذاتها بدفتر الوارد ثم يعيد  
للمركز الحوافظ التفصيلية استمارة نمرة ١٢٦ الخالصة باستمارة نمرة ١٢ مع دفتر  
الأحوال في اليوم التالي بعد التأشير عليها منه في القسم المعد لذلك بها بما يدل على  
وصول واستلام الاستمارات والأوراق. وكل ما يعيده الصراف من تلك الاستمارات  
يؤشر عليه بخانة الملاحظات أمام قيده الأصلي في صحيفة دفتر الوارد عنده  
ويعيد الصراف للديرية بواسطة مأمور المركز في أثناء العشرة الأيام الأولى  
من كل شهر ما يأتي وهو :

( أ ) حوافظ صور العقود الخاصة بالوطنيين والبنك الزراعي مؤشرا عليها  
باستلام صور العقود وقيدها فعلا بالسجل المخصص لذلك

( ب ) الحوافظ واستمارات نمرة ٤٣ الخالصة ببقية الأجانب مؤشرا عليها من  
الصراف بالتنفيذ ومن كاتب المركز بمطابقتها لما تأشير به في جريدة الصراف

١٠٦ — كتاب كل مركز مسؤولون عن ملاحظة الحوافظ التي لم يعدها  
بعض الصيارف للمركز أو التي يتأخرون في اعادتها أكثر من ثلاثة أيام ومن  
واجباتهم إلقاءات نظر مأمور المركز الذي يجب عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة  
لاستعادة الحوافظ المتأخرة ولطلب مجازاة الصيارف الذين قصرُوا في ذلك

١٠٧ — لمجرد إعادة الحوافظ التفصيلية من طرف الصيارف يعيدها  
كتاب المركز للديرية مع الحافظة الاجمالية فيؤشر كل من الكتبة على تلك الحوافظ  
عما هو داخل في دائرة اختصاصه لاثبات تاريخ اعادتها للديرية ويوقع على ذلك  
بالقسم المخصص لهذا التأشير بالحافظة

١٠٨ — الغرض من ارسال ملخصات عقود ومستندات التغيرات الى  
الصراف هو تكليفه باجراء ما يأتي وهو :

أولا — اثبات التغيرات في حساب الممول بجريدة الصراف وفي الورد  
السنوي الذي بيد كل من أصحاب الشأن

قيدها بطرف  
الصيارف

حوافظ ارسال  
العقود وعدم  
تأخيرها عن المباد

اجراءات الصراف  
فيها



ثانياً — تقدير قيمة المال الذى يخص العقار الذى حصل عليه التغير  
وفلا تم نقله من اسم المنقول منه وضحه لاسم المنقول اليه

ثالثاً — تقدير قيمة تعويض المقابلة التى تخص الاطيان التى تم نقلها

رابعاً — تحرير أورد للمولين الذين لم تكن لهم حسابات قديمة بالمكافئة  
والجريدة . ويستثنى من ذلك الاطيان التى كانت بائعوها  
قد سدّدوا أموال السنة قبل نقل التكليف فلا حاجة فى هذه  
الحالة لتحرير أورد جديدة اكتفاء بالورد الذى يعطى طبعا فى  
أول السنة التالية

خامساً — اعادة المخصصات للمديرية لتنفيذها أيضاً بالمكافئة

سادساً — ارسال الأوراد الجديدة للمديرية لمراجعتها وختمها بنجم المديرية  
واعادتها للصراف لتسليمها لأصحابها

سابعاً — طلب تسديد المال من واضع اليد الحقيقى

١٠٩ — عند تنفيذ العقود بالتتريل من حساب الشخص المنقول منه  
والاضافة على حساب الشخص المنقول اليه يجب اتباع القواعد الآتية  
فى طريقة تقدير قيمة المال السنوى اللازم نقلها مع العقار فى يوم التنفيذ وهذه  
القواعد هى :

تقدير المال اللازم  
نقله مع العقار  
واحتساب قسط  
المقابلة

أولاً — ان كان العقار المنقول هو كل ما كان للشخص المنقول منه .  
فالقاعدة فى ذلك هو تكوين ما كان قد تسدّد وما كان قد رفع على  
طرف الحكومة لغاية يوم تنفيذ العقد وخضم ذلك من مجموع المال  
المربوط على العقار الواقع عليه التنفيذ المندرج بأصول حسابه  
والباقي بعد ذلك (سواء كان من مال السنة ذاتها أو مما كان متأخراً  
على العقار من قبل) يجب قيده بأصول حساب الشخص المنقول  
اليه العقار ان كان له حساب أصلى بجريدة الصراف والا فينشأ له  
حساب جديد وورد جديد

(ε)

ثانياً — ان كان المتقول هو فقط جزء من العقار المكلف على اسم الشخص المتقول منه . فالقاعدة في هذه الحالة هي :

(١) ضرب مقدار الجزء المتقول من العقار في قيمة الضريبة السنوية المقررة على الحوض (ان كانت الاطيان في حوض واحد) أو الجزء الكائن في كل حوض في ضريبة ذلك الحوض أو في ضريبة ذات الاطيان (ان كانت لها ضريبة مؤقتة خاصة بها) وحاصل الضرب يكون هو طبعاً مجموع المال السنوي للعقار المتقول

(٢) تكون التسديدات المندرجة في خصوم حساب الشخص المتقول منه سواء كانت تسديدات نقدية أو مرفوعات على طرف الحكومة وكمية تلك التسديدات تقسم على كمية المال السنوي العمومي الأصلي وحاصل القسمة يضرب في كمية المال السنوي المقررة على الجزء المتقول الصادر عنه العقد وحاصل الضرب يستبعد من كمية المال السنوي المقررة على الاطيان المنقولة وهي الماز ذكرها بالفقرة الاولى . والباقي بعد ذلك وهو المستحق على الاطيان المنقولة من تاريخ التنفيذ لآخر السنة — هذا يجب خصمه من صحيفة الاصول بحساب الشخص المتقول منه و اضافته بصحيفة أصول حساب الشخص المتقول اليه

ثالثاً — كلما تغير وضع اليد على الاطيان سواء كان بالبيع أو بالإرث أو بالمبادلة أو غير ذلك يجب أن يتبع الجزء المتقول قيمة ما يخصه من تعويض المقابلة على طريقة قسمة مجموع تعويض المقابلة على مجموع مربوط المال السنوي المقرر على جميع الاطيان وضرب خارج القسمة في قيمة مربوط أموال الجزء المتقول واعتبار حصة ذلك الجزء من تعويض المقابلة بقيمة حاصل الضرب وتزيلها من مجموع التعويض الأصلي وضمه على الاطيان المتقول تكليفها — الكسور التي قيمتها مليون فأقل الناشئة من تجزئة تعويض المقابلة للأسباب الماز ذكرها يصرف النظر عنها



رابعا — لأجل احاطة علم كل ممول بالمواعيد المقرر تسديد الاموال فيها تبعا  
لأزمنة وجود المحصولات يوجد في كل ورد قسم خاص معنون  
« أقساط شهرية » وفي ذلك القسم خانة مخصصة معنونة « تغيرات »  
وهي مخصصة لقيد التغيرات الناشئة عن انتقالات وضع اليد بمقتضى  
العقود الواجبة التنفيذ . فترتيب العمل في ذلك هو كالاتى :

( ا ) ان كان لغاية وقت تنفيذ العقد لم يحصل تسديد شئ من المال  
السوى بالكلية فقيمة هذا المال تجزأ على الأشهر بحسب  
ترتيب الأقساط المصتق عليه من الحكومة ويدرج منها في خانة  
كل شهر من شهور التحصيل قيمة ما يستحق تسديده في ذلك  
الشهر

( ب ) وان كانت الاقساط مستدة بالكامل لغاية وقت التنفيذ بلا  
زيادة ولا نقص فالخانات المعتدة للشهور التى تسدت أقساطها  
ترك خالية ويدرج في خانة كل من الشهور الباقية قيمة ما هو  
مقرر تحصيله في ذلك الشهر

( ت ) وان كان المستد لغاية وقت التنفيذ هو أقل مما كان يلزم تسديده  
بحسب ترتيب الاقساط فقيمة الباقي من المستحق تسديده لغاية  
شهر التنفيذ تدرج في الخانة المخصصة لشهر التنفيذ وبجالة الباقي  
من المال السوى يوضع منها في خانة كل شهر قيمة ما يخص  
ذلك الشهر من مجموع المال السوى بحيث أنها مع ما درج  
في خانة شهر التنفيذ تكون مساوية لقيمة صافي المال التى نقلت  
في أصول الورد

( ث ) وان كان المستد لغاية وقت التنفيذ هو أكثر مما كان يلزم  
تسديده فالزيادة تخصم من قسط الشهر التالى لشهر التنفيذ وان  
زادت فن قسط الشهر الذى يليه وهكذا





مبدأ تنفيذ العقود  
بدفاتر الصراف  
وجزاء التأخير

١١٠ — المدة المقررة لتنفيذ كل عقد عند الصراف فيما يختص باستمارة نمرة ١٢ هي ثمانية أيام ولذلك يجب أن يعيد الصيارف للديرية في ناسع يوم من تاريخ استلامهم لها كافة العقود التي كانت أرسلت اليهم سواء كانوا أتوموا أو لم يتوموا تنفيذها فعلا مصحوبة بما عساه أن يكون تجتد من الأوراد مع توضيح الأسباب التي تبني عليها التأخير ولا يقبل للصراف عذر عن التأخير زيادة عن هذه المدة فإن تأخر عن ذلك فيجازى بقطع عشرة مليات عن كل يوم تأخير ويجازى بقطع خمسين مليا من ماهيته في حالة إعادة أى استمارة بغير تنفيذ مع خلوها من الأسباب ولكن على كل حال يجب أخذ قول الصراف قبل تنفيذ قطع الجزاء

أما صور عقود الرهن وفك الرهن وحق الاختصاص والحجز القضائي الصادرة لصالح البنك الزراعي والوطنيين المصرح للصيارف بحفظها فانهم يحفظونها لديهم لغاية آخر السنة حيث يقدمونها مع دفاترهم وحينئذ يجب أن تراجع بالديرية على ذات حوافظ ارسالها الأصلية وعلى ما حصل قيده بالسجل الخاص للتثبت من عدم سقوط شئ من القيد ويؤشر عليها بما يدل على ذلك . وأما ما يخص منها ببقية الأجانب فلا بد من اعادتها للديرية على أثر التأشير بها في جرائدهم لكي يؤشر بمقتضاها في دفاتر المكلفات

مبدأ تنفيذ العقود  
بالديرية

١١١ — عند ما ترد للديرية الاستمارات نمرة ١٢ ونمرة ٤٣ من طرف الصيارف صالحة للتنفيذ بالمكلفات تراجع بكل دقة ويؤشر عليها بالتنفيذ وتتخذ في ظرف الثمانية الايام التالية لورودها من طرف الصيارف . وهذا وما أن يسجل التخييل استمارة نمرة ٧٩ موجود بقسم سادس ايرادات الذي بمعرفته تجري عملية التغييرات بهذا السجل فعند ورود إذن نقل تكليف من الصراف شاملا أطيانا وتخيليا يحمر القسم الرابع اعلانا ببيان هذا التخييل ويسلمه على ذات الإذن استمارة نمرة ١٢ للقسم السادس ليثبت التغييرات بالسجل المذكور وان كان الإذن الوارد من الصراف خاصا بتخييل فقط فيسلمه القسم الرابع للقسم السادس ليثبت التغيير بموجبه بالسجل المذكور ويحفظ الإذن بالقسم بنفس الطريقة المتبعة في حفظ



الأذونات الخاصة بالأطيان بالقسم الرابع . وان حصل تأخير فالكاتب المسؤول يجازى بنفس الجزء المقرر بالمادة ١١٠ — وبعد انتهاء عملية التنفيذ بالمكلفة تدرج أسماء الصادر لهم العقد بالفهرست استمارة نمرة ٨ مادام ليس لهم تكليف من قبل وعند صدور عقد لجملة أشخاص بدون فرز حصة كل منهم يدرج اسم كل واحد في الحرف الخاص به بالفهرست متبوعاً بأسماء باقى الشركاء

١١٢ — وفي الوقت ذاته تراجع الأوراد الجديدة التى يكون قد حررها الصيارف بأسماء مؤجلين جدد وتوضع على كل منها نمرة صحيفة المكلفة ويؤشر عليها الكاتب المراجع بامضائه وتختم بختم المديرية وتعاد الى الصيارف مشمولة بمحافطة استمارة نمرة ١٢٩ بواسطة مأمور المركز فى أثناء الخمسة الايام التالية لورودها ويطلب تسليمها لأربابها والحصول منهم على ايصالات باستلامها

١١٣ — القرارات اللازم تنفيذها بالمكلفات يجب أن تسليمها الى كتبة قسم المكلفات يكون بايصالات على سركى خاص يوقعون عليه بامضاءات كاملة مقرونة مع التاريخ

١١٤ — على رئيس قلم الايرادات ورئيس القسم الرابع تقديم مذكرة لرئيس المصلحة فى اليوم الخامس من كل شهر مستخرجة من قسيمة مطبوعة عن الجزاءات المستحقة على الصيارف بأسباب تأخير تنفيذ العقود وبمقتضى الأمر الذى يصدر من رئيس المصلحة يحصل تنفيذها بالقطع من الماهية فى الشهر ذاته واعلان ذلك فى نشرة الأموال المقررة الشهرية

١١٥ — العقود التى يتقرر حفظها لوجود موانع محققة ثم يعود أصحاب الشأن فيها ويطلبون استخراجها لنفى تلك الموانع وجعلها صالحة للتنفيذ يحدد أربعون يوماً لتقديم مستندات إزالة الموانع فان قدمت تعرض على المدير تفصيلات المسألة بالكتابة فان لم يجد مانعاً لنقل التكليف يؤشر باجرائه وينفذ

استخراج العقود  
المحفظة

١١٦ — العقود التى تستخرج من الدفترخانة بناء على طلب ذوى الشأن فيها يجب أن يحصل رسم قدره ٤٠٠ مليم عن استخراج أى عقد منها .

رسوم استخراج  
العقود المحفوظة



أما ان كانت محفوظة بقلم الإيرادات فلا يستحق تحصيل هذا الرسم وبعد اتمام التنفيذ وحفظ العقد بالقسم الرابع يحجر اعلان بذلك لحفظه بالدفترخانة محل العقد

١١٧ — عند لزوم اعلان أحد من ذوى الشأن فيما يختص بشئ من العقود الموقوفة للحصول على مستندات أو ايضاحات جديدة فالاعلانات استمارة نمرة ١٢٧ ترسل اليهم بواسطة الصيارف وذلك بأن تدرج مع العقود في الحافظة استمارة نمرة ١٢٦ فيسامونها لأربابها أو لمن يقوم مقامهم بايصالات تؤخذ منهم وترسل للديرية لكي ترفق مع الاستثمارات نمرة ١٢ . وعند عدم معرفة عنوان الشخص اللازم اعلانه فيؤشر بذلك على الاعلان ويرفق مع الاستمارة نمرة ١٢

ارسال اعلان  
لصاحب الشأن  
طلب مستندات  
أو ايضاحات

١١٨ — في حالة تجرد العقد من توضيح اسم الحوض أو وجود اختلاف في أسماء البلاد بين ما في صورة العقد وما في المكلفة المحررة بحسب نتيجة فك الزمام يكون المعول في اثبات اسم الحوض الجديد على ما يقرره المتعاقدان أو العملة بانفراده ان تعذر الحصول على اقرار المتعاقدين

عدم ذكر اسم  
الحوض أو وجود  
اختلاف في اسم  
البلد

١١٩ — المسائل البسيطة الممكن نهوها بواسطة الصيارف يؤشر لهم عنها على الاستمارة نمرة ١٢ وترسل بحوافظ مطبوعة بالكوبيا بلا قيد ولكن بالبوستة الموصى عليها ويؤشر بذلك على القسيمة الثابتة وعند اعادتها يؤشر بذلك أيضا أما المسائل المهمة المانعة من نقل التكليف فالمخبرة فيها تكون مع مأمورى المراكز

مخبرة الصراف  
أو المركز بشأن نقل  
التكليف

١٢٠ — ينحصر عند كل صراف دفتر سجل قائم بذاته من استمارة نمرة ٨<sup>(١)</sup> يتجدد مرة واحدة في كل عشر سنين لقيد ما يصدر من أحكام المحجز القضائى وحق الاختصاص وعقود رهن التأمين وشطب الرهن الصادرة لصالح البنك الزراعى وكذلك رهون التأمين وحق الاختصاص الصادرة لصالح الوطنيين غير أن الرهون الصادرة لصالح الوطنيين تقيده في قسم قائم بذاته بمعزل عن الرهون الصادرة لصالح البنك الزراعى . وطريقة القيد به هى أن ينحصر به قسم قائم بذاته لكل بلد . وينحصر لأحكام المحجز القضائى بعض صفحات مخصوصة فى آخر السجل

سجل الرهون  
وفهرست الرهون

(١) أنظر الملحق الثانى (استمارة نمرة ٨ «أموال مقررة»)



وتراجع محتويات السجل المذكور بمعرفة كتبة المراكز مرتين في كل سنة احدهما في شهر مارس والثانية في شهر أغسطس ولذلك يطلب من الصيارف قبيل حضورهم لديوان المركز بمحضلات صرافياتهم في كل من الشهرين المذكورين أن يستصحبوا هذه السجلات وصور العقود فيراجع كتبة المركز عشرة في المائة مما قيد بها وذلك لتحقيق :

(١) مطابقة مدرج بالسجل لما في صور العقود

(٢) وأنه لم يحصل تأخير في درج شئ بالسجل مما وردت عنه عقود

ويقدم الكتبة المنوطون بالمراجعة تقريرهم لأمور المركز فيبلغه للديرلكي يأمر بتوقيع ما يرى توقيعه من الجزاءات عما عساه أن يوجد بالسجل من المحظورات وتعرض التقارير على المالية في العاشر من شهرى ابريل وسبتمبر من كل سنة

كذلك يخص دفتر مخصوص من استمارة نمرة ٨<sup>(١)</sup> يكون عنوانه «فهرست أسماء المشترين أطيانا مرهونة للبنك الزراعى» مرتب على الحروف الهجائية وتخصص به صحيفة واحدة أو اثنتان لكل حرف على نسبة قلة أو كثرة الاسماء ويدرج بهذا الدفتر جميع أسماء المشترين من عهد انشاء دفاتر الرهون استمارة نمرة ٨ من واقع الوارد بها في خانة الملحوظات وذلك لأجل سهولة معرفة أسماء هؤلاء المشترين ومعرفة المقدار المبيع لهم من المرهون أو الواقع عليه حق اختصاص في حالة طلبهم الحصول على سلفة من البنك وتقديم ذات الاطيان السابق رهنها بصفة رهن وتراجع محتويات الفهرست المذكور بمعرفة كتبة المراكز مع السجل المتوخ عنه في الفقرة الثانية بالكيفية المبينة بها

١٢١ — نقل التكليف هو عمل مجاني فلا يؤخذ شئ من الرسوم على ذلك بالكلية

١٢٢ — ينشأ دفتر من استمارة نمرة ١٤٥ بقسم رابع الايرادات في عهدة رئيس القسم يكنى عنه بالحسبة اليومية لإحصاء العقود يوميا يخصص به صحيفة لكل يوم منقسمة الى ثلاثة أقسام :

احصاء العقود

(١) انظر المحق الثالث (استمارة نمرة ٨ «أموال مقررة»)





الأول — عما كان باقيا من العقود لغاية اليوم السابق وما ورد منها في اليوم الحاضر وجعلتهما معا

الثاني — عما انتهى من العقود في اليوم ذاته

الثالث — عن الباقي

وعلى الباشكاتب ورئيس قلم الإيرادات أن يتعمدا العمل في هذا الدفتر من وقت لآخر وأن يراقبا أن تكون الإحصاءات الشهرية التي ترسل للمالية عن العقود مطابقة لما في هذا الدفتر

١٢٣ — في أول يناير وأول ابريل يراجع رئيس القسم الرابع وفي أول يوليو وأول اكتوبر يراجع رئيس قلم الإيرادات بصفة جشني اجمالي المكلفات عن خمسة بلاد من كل مركزين الجرائد استمارة نمرة ١ وبين السجل استمارة نمرة ٣ وبين مجموعات تسوية الجزائر استمارة نمرة ٧٨ ويؤشر على كل من هذه الدفاتر بما يراه ويقدم كل منهما تقريره لرئيس المصلحة لتقديمه للمالية قبل اليوم العاشر من الشهر . وعليهما أيضا مراجعة دفتر قيد الاطيان الموقوفة للتحقق من مطابقة ما درج به لما اشتملت عليه صور عقود الإيقاف

مراجعة اجمالي  
المكلفات وسجل  
الموقوف

١٢٤ — كلما رفعت الضريبة عن أطيان تالفة بالسباخ أو بالرمال أو بمقاطع الجسور أو بأسباب المنافع العمومية أو لأنها تدخل ضمن سكن المدن والبادر ويحتمل رجوعها لأرض زراعية وكلما أضيف شيء بضريبة مؤقتة من الأطيان المباعة من قبل الحكومة يجب أن تقيد بالسجل استمارة نمرة ٣ ثم تحرر عنها استمارة مخصوصة لكل شخص من استمارة نمرة ٦ بتوضيح مقدار الأطيان بالحوض الكائنة فيه واسم صاحب الأطيان والذكر يتو ومادة الذكر يتو الداخلة الأطيان تحت أحكامها الخ . ويستبعد من السجل نمرة ٣ كل ما ربط بضريبة نهائية من تلك الأطيان ثم يتلاحظ التأشير في السجل المذكور بنتيجة المعاينات السنوية

قيد المرفوع  
والمضاف بالسجل  
نمرة ٣ وتحرر  
استمارات نمرة ٦  
عنه



وفي شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل سنة يوزع باشكاتب كل مديرية على رؤساء أقسام قلم الإيرادات جميع الإستثمارات نمرة ٦ الجديدة والموجودة من قبل ويكلف كلا منهم بمراجعة الاستثمارات الخاصة ببلاد معينة أو بمركز معين على ما فى السجل استثمار نمرة ٣ لإثبات عدم وجود شئ بالسجل غير مندرج بالاستثمارات نمرة ٦ وبالعكس والتأشير من كل منهم بامضائه على آخر اسم مقيد فى صحيفة البلد مع إثبات تاريخ المراجعة . ثم يراجع الباشكاتب ورئيس قلم الإيرادات بعض أعمال رؤساء الأقسام بصفة جشنى ويراعى أن لا يكون ذلك أقل من معدل خمسة فى المائة من مجموع الاستثمارات ويحتران تقريراً يرفعانه للمدير الذى يجب عليه أن يبلغه للسالية مشفوعاً بملاحظات على الأكثر لغاية اليوم الخامس من شهر نوفمبر من كل سنة وهذا التقرير يشتمل على :

أولاً — هل وجدت أطيان ساقطة من الإستثمارات نمرة ٦ أو من السجل وما هى ؟

ثانياً — هل ترتب على ذلك اهمال معاينة شئ مما كان يجب معاينته فى هذه السنة وما هو ؟

ثالثاً — ما هو عدد الإستثمارات ومقدار ما فيها من الأطيان المقرر معاينتها فى السنة التالية ؟

رابعاً — ما هو مقدار الأطيان المقرر تصعيد ضرائبها بغير معاينة فى السنة التالية وقيمة الزيادة اللازم اضافتها بسبب التصعيد ؟

خامساً — هل الإستثمارات نمرة ٦ محفوظة بالقسم الرابع فى محافظ بالترتيب سنة سنة وهل جارٍ إثبات تغييرات الملكية بها وبالسجل استثمار نمرة ٣ ؟

١٢٥ — ويخصص لكل صرافية فى كل سنة محفظة قائمة بذاتها تشتمل على محفظة قائمة بذاتها أيضاً لكل من الأنواع الآتية وهى :

حفظ الاستثمارات  
نمرة ١٢  
ونمرة ٤٣ والعقود  
والمستندات

(\*)

(١) الإستمارات نمرة ١٢ التي نفذت مع جدول يتضمن مفرداتها ومرفقاتها بالتسلسل والتعاقب بلدا بلدا

(٢) استمارات نمرة ٤٣ بالكيفية ذاتها

(٣) العقود الموقوف تنفيذها لوجود عوائق قانونية مانعة من ذلك بالتسلسل والتعاقب مع توضيح الأسباب

وان صادف وجود مستند واحد يتضمن تغييرات في بلاد تابعة لجملة صرافيات فالمستند يحفظ في محفظة الصرافية المختصة بأكثر قسم منه وتوضع صورة منه بمحفظة كل من الصرافيات الأخرى ويؤشر أمامه باسم البلد المحفوظ مع مستنداتها

مراجعة العقود ١٢٦ - في كل شهر يراجع رئيس الإيرادات أو الباشكاتب عقود صرافيتين من كل مركز للتحقق من :

(١) أن العقود التي وردت من المحاكم ردت لنظارة الحفانية قبل تجاوز العشرة الأيام المحددة

(٢) أن حوافظ تسليم العقود للصيارف قد حفظت بالترتيب في محافظ الصرافيات انخاصة بها

(٣) أن صور العقود التي نفذت قد أرفقت فعلا مع الاستمارات الخاصة بها نمرة ١٢ و ٤٣

(٤) أن عدد العقود الباقية لنهاية كل شهر التي تدرج بالكشف المقرر تقديمه للآلية هو صحيح

الكشف اللازم  
ارساله للآلية عن  
احياء العقود  
١٢٧ - في اليوم العاشر من كل شهر تقدم المديرية للآلية كشف حساب العقود استمارة نمرة ٥٠ التي وردت والتي كانت متأخرة والذي نفذ والباقي وحساب المكاتبات التي صدرت في شؤون نقل التكليف في الشهر الحاضر



ومقارنتها بالشهر الماضى وأسباب ما يحتمل وجوده من الزيادة ولمحوظة  
مخصوصة عما اذا كان أو لم يكن جاريا توضيح أسماء أقسام أو فصول الحيضان  
التابعة الأتبان لزاماها بحسب التقسيم الذى حصل على بعض الحيضان بعد فك  
الزمام باستمارة نمرة ١٢ وفى ذات المكلفة وعلى ذات الكشف المذكور يكتب  
الباشكاتب ورئيس الإيرادات تقريرهما عن نتيجة المراجعة المفروضة عليهما  
بمقتضى المادة السابقة

١٢٨ — صور العقود التى تفتت فعلا على اختلاف أنواعها مع كل  
ما يتبعها من أوراق المخابرات ومستندات التنفيذ بوجه عام تحفظ بالقلم سنة غير  
سنة التنفيذ وبدفترخانة المديرية خمس سنوات أخرى ثم ترسل مباشرة الى  
مخازن مصالحة خفر السواحل باسكندرية بصفة مستغنى . أما صور العقود  
التي لم تنفذ لوجود عوائق لتنفيذها تحفظ بدفترخانة المديرية لمدة خمس سنوات  
ثم ترسل للدفترخانة المصرية لتحفظ بها عشر سنوات وبعدها تعتبر فى نوع  
الأوراق المستغنية

مدة حفظ العقود  
والمستندات  
والاوراق المرفقة  
بها

ويلزم الانتباه لعدم حفظ شئ مع تلك العقود من المستندات التى يقدمها ذوو  
الشان أحيانا لتأييد قتل التكليف فهذه المستندات يجب ردها لأربابها والحصول  
منهم على ايصالات باستلامها وضمها لصور العقود

١٢٩ — ممنوع قطعيا اعطاء صور من المكلفات بطريقة غير رسمية  
منع اعطاء صور من  
المكلفات بصفة  
غير رسمية





## فصل ثالث نقل التكليف بدون عقود

١٣٠ — وفي الأحوال الآتية يتقل التكليف بدون عقود بمقتضى قرار يصدر من هيئة المديرية :

- (١) البيوع الاختيارية التي تقع من الحكومة للاهالى والبيوع الجبرية التي تقع من الاهالى للحكومة سواء كان لمصلحتها انحصورية أو للنفعة العمومية
- (٢) ما يرد لأربابه مما كان أخذ للنافع العمومية بغير أن يدفع عنه تعويض ثم استغنى عنه الحال بعد ذلك
- (٣) الأجزاء الصغيرة المتخللة أطيان الأفراد من أملاك الحكومة التي يتقرر ضمها الى أملاكهم بالشروط المقررة لذلك
- (٤) أراضي الخيران والرمال بالجزائر التي تعطى بالالتزام من الحكومة لآخرين بعقود وشروطات متفق عليها بينهما
- (٥) الأراضي التي يستجد ظهورها من مجاهل الجبال والبرارى التي كانت غير محصاة بالمساحة العمومية
- (٦) الأطيان التي يتقرر اعطاؤها من طرح البحر تعويضا عما فقد بأكل البحر والأطيان التي يحددها البحر من طرح البحر المقرر اعتباره من حقوق الحكومة
- (٧) أراضي البرك التي تم فيها تعهدات التجفيف والردم وتصبح من حقوق من قام بذلك الردم ويتقرر ربطها عليه بالضريبة
- (٨) الأراضي التي ياكلها البحر سواء كان مقدارها هو كل المقيّد في المكلفة أو هو جزء منه
- (٩) الأراضي التي تخصص للبناء وتربط عليها العوائد بالمدن والبنادر مما كان من الأراضي الزراعية المربوط بالضرائب



١٣١ — وفي الاحوال الآتية ينقل التكليف باذن من رئيس المصلحة :

(١) تصحيح ما يقع من القلط في أعمال مساحة فك الزمام العمومى وذلك  
بتتزيل الأخطاء من حساب من قيدت باسمه خطأ وضمنها الحساب صاحب  
الشأن بعد تصديق نظارة المالية

(٢) تنفيذ البيع الجبرى الذى يعمل بمعرفة جهات الادارة سواء كان  
لتحصيل ضرائب أو رسوم أو نفقات زوجية أو غير ذلك

---



## فصل رابع

# تسجيل العقود والأحكام بالمحاكم الشرعية

### في تحقيق الوفاة والورثة وفي الشهادات والتسجيل<sup>(١)</sup>

١٣٢ — تحقيق الوفاة والورثة يكون على يد رؤساء المحاكم أو نوابها أو أحد قضاتها أو قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادتين ٥ و ٢٦ (مادة ٣٥١)

تحقيق الوفاة  
والورثة

١٣٣ — على طالب تحقيق الوفاة والورثة أن يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ومحل اقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة ومحل اقامتهم ومحل عقارات التركة (مادة ٣٥٢)

١٣٤ — على المحكمة أن تطلب من جهة الادارة التحري عما ذكر في المادة السابقة من عمدة البلدة أو من يقوم مقامه وبعض مشايخها أو مشايخ الأئمان والحارات وأهل قرابة المتوفى

و يجب أن تكون التحريات ممضاة ممن ذكروا ومصدقا على الامضاءات من جهة الادارة (مادة ٣٥٣)

١٣٥ — اذا رأى القاضى أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة للحقيقة جازله أن يستأنف التحقيق بنفسه (مادة ٣٥٤)

١٣٦ — على الطالب بعد اتمام التحريات أن يعلن بقية الورثة الحضور أمام المحكمة في الميعاد الذى يحدده لذلك

(١) انظر لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر عنها القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ (من مادة ٣٥١ الى ٣٧٥)



فإذا حضروا جميعا أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشئ أصلا وجب على القاضى تحقيق الورثة بشهادة من يثق به ومطابقة التحريات المذكورة

وإذا أجب من لم يحضر بالانكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى (مادة ٣٥٥)

١٣٧ — إذا كان بين الورثة قاصر أو محجور عليه أو غائب قام وصيته أو قيمه أو وكيله مقامه (مادة ٣٥٦)

١٣٨ — يكون تحقيق الوفاة والورثة على وجه ماذ كر حجة فى خصوص الوفاة والورثة ما لم يصدر حكم شرعى بانحراج بعض الورثة أو ادخال آخرين (مادة ٣٥٧)

١٣٩ — على كل محكمة من المحاكم الشرعية ضبط الشهادات بجميع أنواعها وكتابة سندها وتسجيلها على حسب المدون بهذه اللائحة (مادة ٣٥٨)

فى الشهادات والتسجيل

١٤٠ — ضبط الشهادات هو كتابتها بدفاتر المضابط . وتحرير سندها هو كتابة صورها بالاوراق المتموعة مطابقة لاصلها . وتسجيل السند أو الحكم هو كتابة ما به حرفيا بالسجلات (مادة ٣٥٩)

١٤١ — تؤخذ الشهادات فى المحاكم الكلية لدى الرئيس أو من يميلها عليه من القضاة أو الكتاب وفى المحاكم الجزئية لدى قضاتها أو من يميلونها عليه من الكتاب

ويجوز الانتقال لأخذ الاشهاد متى كان فى دائرة المحكمة (مادة ٣٦٠)

١٤٢ — لا يؤخذ الاشهاد بشئ من التصرفات المذكورة فى العقارات الا اذا وجد كشف مقاس بيان مساح ومسطحات العقار وحدوده بياننا كافيا أو كانت البيانات موجودة بحجة شرعية (مادة ٣٦١)





١٤٣ — يكتفى فيما يباع من أطيان وأملاك مصلحة الدومين بذكر حدودها وإجمال المساحة بمضابط البيع ومجمعه على حسب الوارد بمداول التحديد المسلمة للمصلحة المذكورة بدون تكليف الباعين أو المشتريين بتقديم كشف المقاس المنصوص عليه بالمادة السابقة (مادة ٣٦٢)

١٤٤ — يكتفى في وقف الأطيان أو الأملاك المذكورة بالمادة السابقة أن يذكر في ضبط الشهاد به ومجمعه مقدار الموقوف إجمالاً وقرار الواقفين والشهود بالعلم به وتحفظ قوائم التحديد التي تقدم من مصلحة الدومين أو من أحد مأموري الحكومة المختصين بذلك مع سجل قيد حجة الوقف المذكور (مادة ٣٦٣)

١٤٥ — اذا كانت الأطيان كائنة ببلدة انتهت خريطتها لا يسوغ للحكمة اذا لم تكن الحجة الأصلية مشتملة على البيانات الكافية أن تحرر الحجة بما صدر لديها من الاشهاد الا بعد تقديم رسم مستخرج من خريطة البلدة بيان المقاس مصدقاً عليه بمطابقته للأصل من المديرية الكائن بها العقار مبينا فيه القطعة أو القطع الداخلة فيها الأطيان بدون لزوم ذكر مقاسات الاضلاع ولا الحدود وتقديم كشف يحتوى على ما يأتي إيضاحه :

أولاً — اسم المديرية والمركز والبلدة الكائن بها العقار

ثانياً — اسم ونمرة الحوض الكائن به العقار

ثالثاً — مساحة العقار بالقدان والقيراط والسهم (مادة ٣٦٤)

١٤٦ — لا تقبل المحكمة الشرعية شيئاً من عقود الابدال والاستبدال والاحتكار والخلو وبيع الاقراض والاستدانة مما يتعلق بالأوقاف الأهلية أو الخيرية ولا تقم ناظرًا عليها بغير شرط الواقف ولا تعزلم الا بعد مخابرة ديوان الأوقاف وورود افادته أو مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ المخابرة (مادة ٣٦٥)

١٤٧ — لا يجوز مباشرة عقد زواج البتيات الفاصرات اللاتي لهن مرتبات بالروزناجة أو لهن ماتريد قيمته على عشرين ألف قرش إلا بعد المخابرة مع مجلس حسي الجهة التابع لها محل إقامة البتيمة والترخيص منه بذلك (مادة ٣٦٦)



١٤٨ — تكتب الشهادات بالمضابط المنمرة الصفحات المختومة بختم رئيس المحكمة أو نائبه أو قاضي المحكمة الجزئية وختم المحكمة الموجودة بها (مادة ٣٦٧)

١٤٩ — يعرض الكاتب تفصيل ما كتبه بالمضبطة من صيغة الاشهاد على من باشره من القضاة أو على من أذنه بمباشرته منهم (مادة ٣٦٨)

١٥٠ — بعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود أمضاء أو ختمه على المضبطة وكذا من باشر الصيغة وكاتب الاشهاد (مادة ٣٦٩)

١٥١ — تمضى جميع السندات الشرعية وصورها التي تكتب بالأوراق المنموغة وصور الأحكام بامضاء رئيس المحكمة وتختم بختمه الذاتى فى المحاكم الكلية وفى المحاكم الجزئية تمضى وتختم من قاضيا وفى جميع الأحوال تمضى من الكاتب وتختم بختم المحكمة (مادة ٣٧٠)

١٥٢ — عند نهاية التسجيل فى كل سجل يقدم الى رئيس المحكمة فى المحاكم الكلية والى القضاة فى المحاكم الجزئية ليكتب عليه ما يفيد نهاية التسجيل فيه الى ذلك الموضع ويضع امضاءه وختمه على ما يكتبه (مادة ٣٧١)

١٥٣ — على كل محكمة من المحاكم الشرعية أن ترسل الى المحاكم المختلطة ملخصا بما يصدر فيها من العقود الناقلة للملكية العقار أو رهنه بواسطة المحكمة الشرعية المختصة بتبليغ ذلك (مادة ٣٧٢)

١٥٤ — كل ما يرد للمحاكم الشرعية من العقود الصادرة بالمحاكم المختلطة أو العقود العرفية المسجلة بها وخلاصات الأحكام الصادرة بالبيع القضائى يقيد بالدفاتر المعلقة لذلك على حسب النموذج الذى وضعته نظارة الحفانية ويكون تبليغه على حسب تعليمات النظارة (مادة ٣٧٣)



١٥٥ — على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تؤثر بمقتضاه على سجل العقار وان كان مسجلا بجهة أخرى فعليها اشعارها بذلك لاجراء ما ذكر وعلى كل حال فعلى المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن ترسل ملخصه الى المحكمة الكائن بدائرتها العقار لتسجيله (مادة ٣٧٤)

١٥٦ — على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تعلن جهة الادارة التابع لها العقار بما يصدر لديها من التصرفات  
وفي الحالة التي لا يكون للعقار الصادر به الاشهاد حجة شرعية شاهدة بملكته  
تخطر أيضا ديوان الاوقاف (مادة ٣٧٥)



## فصل خامس

### تسجيل العقود والاحكام بالمحاكم المختلطة

١٥٧ — يعين لكل محكمة من المحاكم الابتدائية مأمور من طرف الشرع الشريف يشترك مع رئيس كتاب المحكمة في تحرير العقود الناقلة للملكية العقار والعقود الموجبة لحق امتياز على العقار ويكتب المأمور المذكور بذلك كتابة يرسلها الى محكمة الشرع الشريف (لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بند ٣١)

١٥٨ — يترتب بمحاكم الشرع الشريف كتابة مندوبيون من طرف رؤساء كتاب المحاكم الابتدائية ليرسلوا اليهم صورة ما يقع بالمحاكم الشرعية من العقود المستقلة على انتقال ملكية العقار أو رهنه لتسجيلها بدفاتر الرهونات بالمحاكم الابتدائية بدون توقف على طلب ذلك من أحد (لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بند ٣٢) فان لم ترسل الصور المذكورة وجبت التضمينات اللازمة على ذلك فضلا عن الجزء التأديبي انما يترتب على عدم ارسالها بطلان العقود (لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بند ٣٢)

١٥٩ — المشارطات والهبات والعقود المختصة بالرهون وينقل ملكية العقار المحررة بمعرفة رئيس كتاب المحكمة الابتدائية تعتبر رسمية وتحفظ نسختها الاصلية ضمن محفوظات قلم كتاب المحكمة (لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بند ٣٣)

١٦٠ — أما الاموال الثابتة للملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا صار تسجيلها على الوجه المبين في القانون <sup>(١)</sup>

١٦١ — لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه الا بتسجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم مبينة على سبب صحيح محفوظة قانونا وكانوا لا يعلمون ما يضر بها <sup>(٢)</sup>

---

(١) هذا نص بند ٦٩ من القانون المدنى المخطط وهو مطابق لنص المادة ٤٧ من القانون المدنى الاهل

(٢) بند ٣٤١ ق م م وهو مطابق لنص المادة ٢٧٠ من القانون المدنى الاهل





١٦٢ — وفي مواد العقار تثبت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين من يدعيها على حسب القواعد الآتية <sup>(١)</sup>

١٦٣ — ملكية العقار والحقوق المنفردة عنها اذا كانت آيلة بالارث تثبت في حق كل انسان بثبوت الوراثه <sup>(٢)</sup>

١٦٤ — الحقوق بين الاحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن أو من العقود المثبتة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والفاروقه أو المشتتة على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين من يدعى حقا عينا بتسجيل تلك العقود أو تسجيل الأحكام الصادرة بها في قلم الرهون التابع له مركز العقار <sup>(٣)</sup>

١٦٥ — الأحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القبيل والمؤسسة لها يلزم تسجيلها ايضا <sup>(٤)</sup>

١٦٦ — وكذلك الأحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمزاد والعقود والأحكام المشتتة على قسمة عين العقار

١٦٧ — وكذلك يلزم تسجيل عقود الايجار الذي تزيد مدته على تسع سنين وسندات الأجرة المعجلة الزائدة عن ثلاث سنين لأجل أن تكون حجة على غير المتعاقدين (بند ٧٤٠ ق م م)

---

(١) بند ٧٣٥ ق م م وهو مطابق لنص المادة ٦٠٩ من القانون المدني الالهي ما عدا الاختلاف في عبارة «بالنسبة لغير المتعاقدين» بدلا عن «بالنسبة لغير المتعاقدين من يدعيها»

(٢) بند ٧٣٦ ق م م وهو مطابق لنص المادة ٦١٠ من القانون المدني الالهي

(٣) بند ٧٣٧ ق م م وهو مطابق لنص المادة ٦١١ من القانون المدني الالهي ما عدا استبدال كلمة «الرهن العقاري» بكلمة «الفاروقه» وفي آخر المادة العبارة: «تسجيل تلك العقود في قلم كتاب المحكمة التابع لها مركز العقار» وفي المحكمة الشرعية «

(٤) البنود ٧٣٨ الى ٧٤٢ ق م م يقابلها المواد ٦١٢ الى ٦١٥ من القانون المدني الالهي وهي مطابقة لها



١٦٨ — الديون الممتازة على العقار غير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة وكذلك حق الرهن يلزم تسجيلها أيضا بقلم الرهون بالأوجه المبينة فيما بعد (بند ٧٤١ ق م م)

١٦٩ — في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها كأنها لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقهم للقانون (بند ٧٤٢ ق م م)

---

ق م م = قانون المحاكم المختلطة



## فصل سادس

### تعريف رسوم تسجيل العقود بالمحاكم الشرعية<sup>(١)</sup>

نسي	
في المائة	
٢	البيع البسيط أو البيع الوفاى
١	رد البيع
٢	البدل
$\frac{1}{4}$	الإيجار
٢	التخارج
٢	الهبة
$\frac{1}{4}$	أيلولة العقار
$\frac{1}{4}$	إنشاء العقار
١	وقف
	قسمة العقار — رسم مقرر ١٠٠ قرش
١	رهن العقار أو المنقول
	فك الرهن — رسم مقرر ٤٠ قرش إذا لم يزد الدين عن ألف قرش
»	» — » ١٠٠ » إذا زاد » » »
	وصاية مختارة — » ٦٠ »
	إقامة وصى — » ٦٠ »
	» قيم — » ٦٠ »
	» وكيل عن غائب — » ٦٠ »

(١) انظر لائحة الرسوم أمام المحاكم الشرعية الصادر عنها القانون نمرة ٢٨ بتاريخ ٢٨ مارس



## فصل سابع

### تعريف رسوم تسجيل العقود بالمحاكم المختلطة<sup>(١)</sup>

نسبي  
في المائة

٢ ..... البيع أو التنازل أو رده ...

٢ ..... البذل في عقار (الرسم النسبي ٢٪ يحصل بحسب أكبر قيمتي البذلين)

٢ ..... هبة العقار ...

١/٤ ..... رهن وضع اليد أو الفاروقة أو رهن التأمين أو حق الاختصاص ...

(يخفّض هذا الرسم بمقدار نصفه متى كان مبلغ الرهن أقل من

١٠٠ جنيه وعند تجديد رهن التأمين قبل انتهاء السنة العاشرة

لا يحصل الرسم النسبي ١/٤ إلا في حالة زيادة قيمة الرهنية

ويحصل الرسم عن هذه الزيادة)

١/٤ شطب رهن التأمين وحق الاختصاص ورهن وضع اليد والفاروقة

فيما يختص بالعقود الرسمية يتحصل بخلاف الرسم النسبي ٣٥٠ ملين

عن الصحيفة الأولى و١٤٠ ملين عن كل صحيفة زيادة

(١) انظر تعريف رسوم العقود أمام المحاكم المختلطة الصادر عنها القانون نمرة ٣٢ بتاريخ ١٤ ديسمبر





(ملحق أول)

مكلفة الاطيان بناحية

اسم الممول

ملحوظات		قسم التغيرات	
		تواريخ ونوع الاراس الصادرة بالتغيرات	٢٤ و ٢٥
		تأثيرات الطائرات وحقوق الانحصار (الم-مودة في صالح الاجانب فقط)	(٢٢)
		اسباب التغيرات	(٢٨)
		اسم البائع أو المشتري	(٢٨)
		مفسرة المكفة	(٢٠)
		أسماء الجياض أو التبالات	(٢٩)
		مجموع الاطيان المكفة على اية	(٢٩)
		(مجموع انطالات نمرة ١٧ و ١٥ و ١٢)	(٢٩)
		اطيان كل بحر من تكلفه	(٢٦)
		مقدار الاطيان نمرة ٣	(٢٦)
		اطيان غير مربوطة من تكلفه	(٢٥)
		مقدار الاطيان نمرة ٣	(٢٥)
		مقدار الاطيان نمرة ٣	(٢٤)
		مقدار الاطيان نمرة ٣	(٢٤)

(استمارة نمرة ١٤ «أموال مقررة»)

بمركز. — من سنة ١٩١

نمرة مسلسلہ

[illegible]





















Bibliotheca Alexandrina



0556898